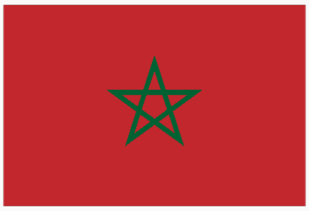


المملكة المغربية

الكتاب الأبيض

دراسة وطنية مستقلة

تنفيذ البرنامج – الحكامة – المواكبة – تعثر المشاريع – التقييم – الإصلاح

إعداد:

التنسيقية الوطنية للدفاع عن مستفيدي/متضرري برنامج "فرصة"

النسخة الأولى

2026


« [...] ومن غير المقبول ، أن لا تجيب الإدارة على شكايات وتساؤلات الناس وكأن المواطن لا يساوي شيئا ، أو أنه
مجرد جزء بسيط من المنظر العام لفضاء الإدارة. فبدون المواطن لن تكون هناك إدارة. ومن حقه أن يتلقى جوابا عن رسائله، وحلولا لمشاكله، المعروضة عليها. وهي ملزمة بأن تفسر الأشياء للناس وأن تبرر قراراتها التي يجب أن تتخذ بناء على القانون [...] »
مقتطف من نص الخطاب الملكي السامي
بمناسبة افتتاح البرلمان بتاريخ 2016/10/14



"مستقبل المغرب يبدأ من هنا"

من خطاب الذكرى ال 25 لعيد العرش

من توجيهات جلالة الملك محمد السادس، نصره الله

وفي هذا الإطار، سيتم ضخ حوالي 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني، أي ما يعادل 11 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وهي نسبة تجعل المغرب من بين الدول الأكثر إقداما في سياسة إنعاش الاقتصاد بعد هذه الأزمة.

وقد ارتأينا إحداث صندوق للاستثمار الاستراتيجي مهمته دعم الأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، في مختلف المجالات. ويجب أن يرتكز هذا الصندوق، بالإضافة إلى مساهمة الدولة، على تنسيق وعقلنة الصناديق التمويلية.

ولضمان شروط نجاح هذه الخطة، ندعو الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين للانخراط فيها، بكل فعالية ومسؤولية، في إطار تعاقد وطني بناء، يكون في مستوى تحديات المرحلة وانتظارات المغاربة.

كما يجب الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذه الغاية، ندعو لإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

شعبي العزيز، إن الهدف من كل المشاريع والمبادرات والإصلاحات التي نقوم بها، هو النهوض بالتنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية. ويأتي في مقدمة ذلك، توفير المقتصاد العامى ذلك، توفير الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، التي ستبقى شغلنا الشاغل حتى نتمكن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية.

من خطاب الذكرى الـ 25 لعيد العرش
1446-2024

صفحة الإهداء

نهدي هذا العمل إلى:

- كافة المستفيدين من برنامج "فرصة" الذين آمنوا بريادة الأعمال وسعوا إلى بناء مشاريعهم بشغف وطموح.
- كل من ساهم في توثيق هذا الملف بروح المسؤولية والمواطنة والالتزام.
- جميع المؤسسات والفاعلين الراغبين في تطوير السياسات العمومية الموجهة لدعم المبادرة الاقتصادية وتحصين المال العام.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم قراءة تحليلية مستقلة، تسهم في تطوير البرامج العمومية وتعزيز فعاليتها،
بما يخدم الصالح العام ويحقق أهداف التنمية المستدامة

كلمة التنسيقية

منذ إطلاق برنامج "فرصة"، استبشر آلاف الشباب بإمكانية تحويل أفكارهم إلى مشاريع منتجة، اعتماداً على ما أُعلن عنه من تمويل ومواكبة وتكوين وتأطير ميداني ممتد.

ومع مرور الوقت، برزت تحديات حادة وإشكالات مسطرية وهيكلية حول تنفيذ البرنامج ونتائجه الميدانية، الأمر الذي دفع المتضررين إلى تأسيس التنسيقية الوطنية للدفاع عن متضرري برنامج «فرصة»، بهدف توثيق الإشكالات ونقلها إلى الجهات المختصة، والمطالبة بدراسة موضوعية تستند إلى الوقائع والوثائق.

ومن هذا المنطلق، يأتي هذا الكتاب الأبيض ليقدم تحليلاً مستقلاً يعتمد على المصادر المنشورة والمعطيات المتاحة، مع التمييز الواضح بين الحقائق المثبتة والتحليل والاستنتاج، ودون الادعاء بأنه يمثل التقرير الرسمي للمهمة الاستطلاعية البرلمانية.

ويطمح هذا العمل إلى الإسهام في تحسين البرامج العمومية المستقبلية، من خلال تقديم توصيات عملية تدعم الحكامة والشفافية وتعزز فرص نجاح حاملي المشاريع وتصون كرامتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يفوتنا في هذا المقام إلا أن نُشيد بالإشادة البالغة والتثمين العالي للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي تشكل خريطة طريق متكاملة للنهوض بالمقاولة المغربية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار وخلق فرص الشغل

وإننا في التنسيقية، إذ نؤكد حرصنا الدائم على الترافع عن قضايا القطاع، لنستحضر ببالغ الاعتزاز التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى دعم المقاولة الوطنية وإصلاح مناخ الأعمال. وهي رؤية متبصرة نعتبرها مرجعاً أساسياً لنشاطنا، ودافعاً لمواصلة العمل والتعاون مع كافة الفاعلين لإنجاح هذا الورش الوطني الهام

المسار النضالي والمؤسساتي للتنسيقية الوطنية

1. السياق العام لعمل التنسيقية

منذ تأسيسها في 15 اكتوبرسنة 2025، لم تكتفِ التنسيقية الوطنية للدفاع عن مستفيدي/متضرري برنامج "فرصة" بتوثيق حالات التعثر والتوقف الميداني لأزيد من 16 ألف مشروع، بل انخرطت في مسار مطلبي مؤسساتي متدرج وهادئ، طرقت خلاله كافة الأبواب القانونية والمؤسساتية المتاحة، على المستويين القطاعي والترابي أولاً، ثم الحكومي والرقابي والتشريعي، وصولاً إلى أعلى هرم الدولة.

2. المراسلات والشكايات على المستوى القطاعي والترابي

- **وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** توجيه شكايات ومذكرات رسمية متكررة إلى الوزارة الوصية على البرنامج، تعرض الاختلالات المسجلة وتطالب بالتدخل العاجل.
- **المندوبيات الجهوية للسياحة:** رفع شكايات موازية ومتزامنة إلى المندوبيات الجهوية عبر جميع جهات المملكة الـ 12، لضمان تغطية شمولية لمختلف حالات التعثر المحلية وتفادي حصر المشكل في جهة بعينها.

3. المراسلات الموجهة للجهات الحكومية والأمنية

- **وزارة الداخلية:** مراسلة السلطات الترابية لتنبيهها إلى الوضعية الاجتماعية الحرجة لحاملي المشاريع المتعثرة وانعكاساتها المحلية.
- **رئاسة الحكومة:** توجيه ملفات ومذكرات مباشرة تطالب بتدخل أفقي يشمل مختلف القطاعات الوزارية المعنية.
- **وزارات ومؤسسات أخرى:** مراسلة قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية إضافية ذات صلة بالتمويل والتشغيل والمالية، بهدف توسيع دائرة المسؤولية والمساءلة.

4. آليات الوساطة والتشريع

- **مؤسسة الوسيط:** عقد لقاءات مباشرة مع مؤسسة الوسيط بصفتها الآلية الوطنية للتظلم والوساطة بين المرتفقين والإدارة، لعرض الإشكاليات التعاقدية والمسطرية التي شابت تنفيذ البرنامج.
- **البرلمانيون:** تنظيم لقاءات ومشاورات مع عدد من أعضاء الفرق النيابية، لحملهم على تبني القضية ومساءلة الحكومة داخل قبة البرلمان، بالتوازي مع أشغال المهمة الاستطلاعية البرلمانية حول البرنامج.

5. الاستعطاف الملكي عبر الديوان الملكي

اعتماد آلية الاستعطاف الملكي عبر الديوان الملكي كملاذ أخير، لعرض معاناة حاملي المشاريع المتضررين مباشرة على أعلى سلطة في البلاد، أملاً في تدخل سام يُنصف المتضررين ويعجل بإيجاد الحلول العادلة.

6. حصيلة المسار ودلالاته

يعكس هذا التدرج المؤسساتي، من القطاعي إلى الترابي فالمركزي فالرقابي والتشريعي وصولاً إلى الاستعطاف الملكي، حرص التنسيقية على النهج السلمي والقانوني في الدفاع عن حقوق المتضررين، كما يكشف في الآن ذاته حجم الانسداد الذي واجهته مساعيها عبر القنوات الإدارية العادية، وهو ما يفسر جزئياً دواعي إصدار هذا الكتاب الأبيض كوثيقة توثيقية ومطلبية مستقلة



بيان لمستفيدي برنامج فرصة
حول تأسيس التنسيقيات الجهوية والشبكة الوطنية

نحن، مجموعة من مستفيدي برنامج فرصة من مختلف الجهات بالمغرب، نعلن ما يلي:

مطالبنا

ضمان إعفاء الأقساط للمستفيدين غير القادرين على الدفع

اقتراح حلول أو دعم جديد للمشاريع الفاشلة لضمان استمراريتها أو تعويض الخسائر.

المطالبة بتوقف الإشعارات والإجراءات التهديدية من الأبناك تجاه المستفيدين.

التواصل مع الجهات المعنية لرفع المشاكل والمقترحات وتحسين برنامج فرصة .

تنظيم لقاءات افتراضية وورشات عمل لإيجاد حلول عملية ودعم المشاريع المستفيدة.

الإعلان عن الشبكة الوطنية

ستعمل هذه التنسيقيات الجهوية معا ضمن شبكة وطنية تطوعية غير رسمية لمستفيدي برنامج فرصة، بهدف توحيد جهود المستفيدين وتبادل المعلومات والخبرات.

الشبكة الوطنية والتنسيقيات الجهوية ليست كيانات قانونية مسجلة، وشعارها يمثل الهوية البصرية للمجموعة فقط.

التزامنا

نلتزم بالعمل السلمي والمسؤول في جميع أنشطتنا.
نؤكد حرصنا على الشفافية والتعاون بين جميع أعضاء الشبكة، لتحقيق مصالح المستفيدين.

الفهرس

الملخص التنفيذي

أُطلق برنامج "فرصة" سنة 2022 باعتباره مبادرة وطنية موجهة لدعم ريادة الأعمال وتمويل المشاريع الصغرى جداً، مع توفير التكوين والمواكبة الميدانية المستمرة لمدة سنتين لضمان استدامتها.

استفاد البرنامج من غلاف مالي إجمالي ناهز 2.5 مليار درهم مخصص لدورتيه (2022 و2023)، وشهد إقبالاً واسعاً من الشباب. ورغم استيفاء البرنامج للمستهدفات الحسابية المعلنة (تمويل 20,000 مستفيد)، إلا أن التقييم الميداني المستقل يسجل فجوة صارخة بين الأرقام المصرح بها والأثر الاقتصادي الفعلي على أرض الواقع؛ حيث تشير المعطيات الميدانية إلى أن زهاء 16,000 مشروع يواجه حالة التوقف التام أو التعثر الهيكلي الحاد (بنسبة تعثر تناهز 80%).

يعود هذا التعثر بالأساس إلى الخرق الصريح للالتزام التعاقدي المتعلق بالمواكبة والتتبع الميداني لمدة 24 شهراً من طرف حاضنات الأعمال المعتمدة، إلى جانب محدودية مبلغ القرض أمام ارتفاع التكاليف التأسيسية والتضخم، والتحمل المبكر للواجبات الضريبية واشتراكات الضمان الاجتماعي.

يقدم هذا الكتاب الأبيض تشخيصاً شاملاً لواقع التنفيذ والحكامة، كما يقدم خارطة طريق إصلاحية تتضمن تدابير استعجالية (كتجميد سداد الديون، الإعفاء الضريبي، وإحداث لجنة تسوية) وتوصيات هيكلية لتطوير السياسات العمومية المقاولاتية المستقبلية.

بيان توضيحي صادر عن الحكومة المغربية كما هو معروض ومختوم من رئيس الحكومة

بخصوص تقييم أثر ومواكبة مشاريع برنامج "فرصة" (دورتي 2022 و2023)

المسؤولون والجهات الحكومية المعنية بالبرنامج :

لتحميل المنشور الحكومي

الباب الأول: برنامج "فرصة" (الإطار والتأسيس)

1. السياق العام والخلفية الاقتصادية والاجتماعية

أُطلق برنامج "فرصة" في مارس 2022 في مرحلة دقيقة من المجرى الاقتصادي والاجتماعي للمملكة المغربية، اتسمت بتفاعل عدة عوامل هيكلية وظرفية:

- سياق التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19: تأثرت مقاولات القطاع غير الهيكلي والمشاريع الصغرى جداً بتداعيات الجائحة، مما استدعى تدخلاً عمومياً موجهاً لدعم المبادرة المقاولاتية وضمان إعادة الإدماج الاقتصادي للفئات الأكثر هشاشة.
- توصيات التقرير العام للنموذج التنموي الجديد (CSMD): شدد التقرير على ضرورة تحفيز ريادة الأعمال الشاملة، وتيسير ولوج الشباب والنساء إلى التمويل، وتبسيط المساطر الإدارية، وتوفير مواكبة عن قرب للمشاريع الناشئة والصغرى لتجاوز عقبات التأسيس.
- معالجة إشكالية التشغيل ودمج الشباب: جاء البرنامج كآلية مرنة تستهدف تقليص معدلات البطالة في صفوف الشباب وحملة الشواهد، عبر تشجيع التشغيل الذاتي وخلق فرص شغل مباشرة وغير مباشرة في مختلف جهات المملكة.

2. الإطار القانوني والتنظيمي

تتحدد المرجعية القانونية والتنظيمية لبرنامج "فرصة" عبر المنظومة التالية:

- البرنامج الحكومي (2021-2026): يندرج البرنامج ضمن الالتزامات الحكومية المتعلقة بتشجيع ريادة الأعمال وتمكين الشباب اقتصادياً.
- الوصاية والإشراف المؤسساتي: أُسندت مهمة الإشراف المباشر والقيادة التنفيذية للبرنامج إلى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- جهة التدبير الإداري والمالي: جرى تفويض إدارة البرنامج وتنفيذه الميداني والإداري إلى الشركة المغربية للهندسة السياحية (SMIT) باعتبارها المؤسسة العمومية المكلفة بتحضير وتنسيق وإنجاز المخططات العمومية ذات الصلة.
- المنظومة الاتفاقية: اعتمد تنفيذ البرنامج على توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون مع مجموعة من الفاعلين المقاولاتيين والماليين، تشمل مؤسسات القرض والتمويل الأصغر (Microfinance) وحاضنات الأعمال (Incubateurs) المحلية والجهوية.

3. أهداف البرنامج المعلنة

حدد برنامج "فرصة" مجموعة من الأهداف الكمية والنوعية الموزعة على دورتيه (دورة 2022 ودورة 2023):

أ. الأهداف الكمية:

- مواكبة وتمويل 10,000 حامل مشروع خلال كل دورة سنوية، بإجمالي استهداف يصل إلى 20,000 مشروع مع نهاية سنة 2023.
- تغطية كافة عمالات وأقاليم المملكة الـ 83 لضمان العدالة المجالية.

ب. الأهداف النوعية والمستدامة:

- تيسير الولوج للتمويل: رفع حاجز الضمانات والشروط البنكية التقليدية أمام حاملي المشاريع والشباب.
- التمكين والتأطير المقاولاتي: تزويد المستفيدين بالمهارات الأساسية في إدارة المقاولات عبر التكوين الرقمي والمواكبة المباشرة.
- المواكبة والتتبع الميداني طويل المدى: إقرار التزام بتأطير وتتبع ميداني مستمر لمدة سنتين (24 شهراً) بعد التمويل، لضمان استقرار المشاريع وتقليل نسب التعثر في مراحل الانطلاق الأولى.

- المناطق النائية والقروية

تشجيع الإدماج الاقتصادي: إعطاء الأولوية للفئات التي تصعب عليها الاستفادة من التمويلات البنكية العادية، مع تركيز خاص على النساء والشباب وسكان

4. الهيكلة التنظيمية وحكامة التدبير

تـعتمد حكامة البرنامج على بنية تنفيذية متعددة المستويات لضمان الشفافية والانتقاء والتأطير:

- اللجنة الوطنية القيادية (Comité National de Pilotage): تتولى التوجيه الاستراتيجي للبرنامج، وتضم ممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية.
- اللجان الجهوية لانتقاء المشاريع (Comités Régionaux de Sélection - CRS): لجان مختصة على مستوى كل جهة لتنظيم المقابلات الشفهية مع حاملي المشاريع الذين تم فرزهم مبدئياً عبر المنصة الرقمية، وتقييم جدوى مشاريعهم.
- حاضنات الأعمال (Incubateurs): شركات ومؤسسات تم اختيارها عبر صفقات وطلبات عروض جهوية أشرفت عليها (SMIT)، أُسندت إليها مهام مزدوجة: مواكبة قبلية (تأطير حاملي المشاريع وصياغة مخططات الأعمال) ومواكبة بعدية وتتبع ميداني (24 شهراً).
- المؤسسات المالية الشريكة: جمعيات ومؤسسات القرض الأصغر المكلفة بتوقيع عقود التمويل وصرف قروض الشرف للمستفيدين بعد استيفاء الشروط الإدارية والتكوينية.

5. الغلاف المالي وآلية التمويل

أ. الاعتمادات المخصصة:

تم تخصيص ميزانية إجمالية بلغت 1.25 مليار درهم (1250 مليون درهم) لكل دورة سنوية للبرنامج، خصص الجزء الأكبر منها لتمويل القروض والمنح، بينما وجه باقي الاعتمادات لتغطية مصاريف المواكبة والتكوين والتتبع الميداني والدراسات والتواصل.

ب. تركيبة التمويل المقدم للمستفيدين:

يتكون الدعم المالي لكل مشروع مقبول من تركيب هجين يجمع بين المنحة وقرض الشرف:

- قرض الشرف (Prêt d'honneur): يصل سقفه الأقصى إلى 100,000 درهم بنسبة فائدة 0%.
- المنحة المالية (Subvention): منحة مالية مقطوعة تبلغ 10,000 درهم صالحة كجزء من التمويل الشامل لكل مشروع.
- جدولة وآلية السداد: تمتد فترة سداد القرض إلى 10 سنوات كحد أقصى، مع فترة تأجيل سداد تمتد لـ سنتين (24 شهراً) لتيسير مرحلة انطلاق المشروع وتحقيق الاستقرار المالي متزامنة مع فترة التتبع الميداني.

الجدول التحليلي الشامل للميزانية وآليات الدعم

المحور /العنصر	المواصفات والتفاصيل المالية	الهدف /الأثر الإستراتيجي	ملاحظات وتوضيحات
الاعتمادات المخصصة -الميزانية السنوية	مليار درهم 1.25 مليون درهم درهم لكل 1,250 دورة	توفير سيولة مالية مستدامة لدعم آلاف المقاولين وحاملي المشاريع سنوياً.	ميزانية مخصصة بالكامل لضمان الاستمرارية وتغطية كافة نفقات البرنامج.
توزيع الميزانية الإجمالية	• الجزء الأكبر :تمويل القروض والمنح المباشرة. • الباقي :المواكبة، التكوين، التتبع الميداني، الدراسات والتواصل.	الموازنة بين الدعم المالي المباشر والدعم المعرفي واللوجستي لضمان نجاح المشاريع.	المواكبة والتكوين ترفع من معدل نجاح واستدامة المشاريع الناشئة.
طبيعة التمويل المقدم	:تركيب هجين يجمع بين 1. قرض الشرف (Prêt d'honneur 2. المنحة المالية Subvention	تقليل المخاطر المالية على المقاول الصغير وتوفير تمويل متكامل وميسر.	مزيج تمويلي مبتكر يناسب المشاريع الصغرى والمتوسطة.
قرض الشرف Prêt d'honneur	• السقف الأقصى: 100,000 درهم • نسبة الفائدة: 0 %بدون فوائد	تغطية الاحتياجات الاستثمارية الأساسية دون تحميل المشروع أعباء فوائد بنكية.	تمويل يعتمد على الثقة وإمكانية نجاح فكرة المشروع.
المنحة المالية Subvention	• منحة مقطوعة: 10,000 درهم • جزء لا يتجزأ من التمويل الشامل لكل مشروع	دعم مباشر ورأس مال أولي غير مردود لتغطية النفقات التشغيلية الأولى.	صالحة كجزء مكمل ومباشر لتمويل كل مشروع مقبول.
مدّة سداد القرض	تمتد حتى 10 سنوات كحد أقصى	إعطاء مرونة زمنية طويلة للمقاول لسداد التمويل دون ضغط على التدفقات النقدية.	جدولة ميسرة تناسب طبيعة دورة حياة المشاريع الصغرى.
فترة التأجيل /الإمهال Grace Period	سنتان 24 شهراً تأخير في بدء السداد	تيسير مرحلة انطلاق المشروع وتحقيق الاستقرار المالي والتشغيلي.	تتزامن فترة الإمهال مباشرة مع فترة التتبع والمواكبة الميدانية.

ملخص مؤشرات التركيبة المالية للتمويل الفردي .

العنصر التمويلي	القيمة /الخيار الأقصى	الشروط وآلية التطبيق
إجمالي التمويل الأقصى المباشر	110,000 درهم	يتضمن 100,000 درهم قرض شرف + 10,000 درهم منحة مالية
قرض الشرف (Prêt d'honneur)	100,000 درهم	فائدة 0 %- يسدد على مدى 10 سنوات
المنحة المالية (Subvention)	10,000 درهم	منحة مقطوعة غير مردودة كجزء من التمويل الشامل
فترة التأجيل الإمهال	24 سنتان شهراً	بدون سداد خلال أول عامين مع التتبع الميداني المستمر
فترة السداد الفعلي	8 سنوات 96 شهراً	تبدأ بعد انتهاء فترة الإمهال لتسديد أصل قرض الشرف فقط

خلاصة تحليليّة :تم تصميم هذه الهيكلة المالية لتذليل العقبات أمام المقاولين الجدد؛ إذ تضمن المنحة المباشرة الانطلاقة الأولى، فيما يقدم قرض الشرف بدون فوائد الموارد اللازمة للاستثمار، وتتيح فترة الإمهال)سنتان (المساحة الكافية للمشروع لتحقيق الربحية قبل البدء في السداد.

6. مراحل التنفيذ (مسار حامل المشروع)

اعتمد برنامج "فرصة" مساراً تنفيذياً متسلسلاً ينقسم إلى مراحل محددة، غير أن هذا المسار شهد انقطاعاً في مرحلته الأخيرة:

- إيداع الترشيح والفرز الأول: التسجيل عبر المنصة الرقمية الوطنية (Forsa.ma) وإدخال المعطيات الأولية حول حامل المشروع وفكرته.
- المقابلة الشفهية (الانتقاء الجهوي): عرض المشروعات أمام اللجان الجهوية لانتقاء المشاريع (CRS) لتقييم جدية حامل المشروع ودافعيته ومدى ملاءمة الفكرة للسوق المحلية.
- التكوين الرقمي (Forsa Academy): الخضوع لتكوين افتراضي ذاتي عبر منصة رقمية تتضمن وحدات أساسية في الإدارة والتسويق والتدبير المالي.
- مرحلة الاحتضان وصياغة مخطط الأعمال: التكفل بحامل المشروع من طرف حاضنة الأعمال المعتمدة لإعداد خطة العمل (Business Plan) والملف المالي والتنفيذي.
- المصادقة على التمويل: عرض الملفات المكتملة على لجنة التمويل للبت النهائي في قيمة المنحة وقرض الشرف.
- توقيع العقود وصرف الاعتمادات (المرحلة الانقطاعية): توقيع عقود التمويل مع المؤسسات المالية الشريكة وتحويل الدفعات المالية، مع غياب وتوقف مرحلة المواكبة والتتبع الميداني التي كان يُفترض انطلاقها بالتوازي مع صرف الاعتمادات.

7. منظومة التمويل وآليات الصرف

اعتمد البرنامج صيغة تمويلية هجينة استهدفت تيسير شروط الولوج للتمويل :
تركيبة التمويل: منحة مالية مقطوعة بقيمة 10,000 درهم صالحة كتمويل أولوي لانطلاق، متبوعة بقرض شرف بنسبة فائدة 0% يصل سقفه إلى 100,000درهم.
جدولة وسداد القروض: فترة استرداد تمتد حتى 10 سنوات، مع فترة تأجيل سداد(تمتد لـ سنتين) 24 شهراً لتخفيف الضغوط المالية في مرحلة التأسيس.
قنوات الصرف والتسيير المالي : سندت عملية توقيع عقود القروض وتوزيع المبالغ المالية لجمعيات ومؤسسات القروض الصغرى الشريكة، بناءً على اتفاقيات تفويض مع الشركة المغربية للهندسة السياحية(SMIT)

8. منظومة المواكبة والتكوين

تضمن التصميم النظري للبرنامج ثلاثة أشقة للمواكبة والتكوين:

1. **التكوين الافتراضي (عن بُعد) :**مجزوءات تعليمية هدفت إلى توحيد المفاهيم المقاولاتية لدى حاملي المشاريع .
2. **التأطير المباشر (قبل صرف التمويل) :**ورشات عمل حضورية وفردية نظمتها الحاضنات الجهوية ركزت بشكل أساسي على إعداد مخططات الأعمال لاستيفاء شروط صرف الدعم المالي .
3. **المواكبة والتتبع الميداني (بعد صرف التمويل) :**التزام تعاقدي صريح نص عليه دفتر التحملات يقضي بتقديم مواكبة وتتبع ميداني مستمر لمدة **سنتين (24 شهراً)** بعد استلام المشروع للتمويل، يهدف إلى تأطير حامل المشروع ميدانياً، ومساعدته على تجاوز عقبات التأسيس والسوق والتسيير المالي والإداري، وضمان استدامة مشروعه في المدى المتوسط (*للاطلاع على مدى احترام هذا الالتزام على أرض الواقع، انظر الفصل 9: "حاضنات الأعمال وإشكالية الخرق التعاقدي للتتبع الميداني*)

9. حاضنات الأعمال وإشكالية الخرق التعاقدي للتتبع الميداني

أ. الإطار التعاقدي والالتزامات الصريحة:

تضمن دفتر التحملات (Cahier des charges) والاتفاقيات المبرمة مع حاضنات الأعمال (Incubateurs) المكلفة من طرف الشركة المغربية للهندسة السياحية (SMIT) التزاماً صريحاً يقضي بتقديم مواكبة وتتبع ميداني مستمر لمدة سنتين (24 شهراً) لكل مشروع بعد استلامه للتمويل، بهدف مساعدته على التأسيس الفعلي، تجاوز العقبات الإدارية والسوقية، وضمان استدامته المالية.

ب. الواقع الميداني والخرق التعاقدي:

أظهر التقييم الميداني للبرنامج أن المواكبة والتتبع الميداني لمدة سنتين لم تتحقق على أرض الواقع، وهو ما يشكل خرقاً صريحاً للبند التعاقدي المحدد في دفتر التحملات وذلك للاعتبارات التالية:

- التوقف التام بعد الصرف: انتهى دور غالبية الحاضنات بمجرد تسليم مخطط الأعمال أو صرف التمويل، دون تقديم أي دعم ميداني أو استشاري بعدها.
- ترك المقاولين في مواجهة المخاطر: أدى عدم تفعيل بند التتبع الميداني إلى ترك حاملي المشاريع يواجهون تعقيدات المساطر الإدارية، الضرائب، والتسيير المالي اليومي بمفردهم، دون تأطير أو توجيه.
- غياب آليات المراقبة والمساءلة: لم يتم تفعيل آليات الرقابة المؤسساتية للتأكد من مدى التزام الحاضنات بتنفيذ شق التتبع الميداني لمدة 24 شهراً، مما أفرغ هذا المبدأ الهيكلي من محتواه وأسهم بشكل مباشر في تعثر نسبة كبيرة من المشاريع بعد انطلاقها.

10. دور المؤسسات المالية والأبناك

- مؤسسات القرض الأصغر (Microfinance): لعبت دور الفاعل المالي المباشر في توقيع العقود وتوزيع التمويلات ومتابعة عملية السداد، دون الاستمرار في تقديم أي تأطير مقاولاتي.
- القطاع البنكي التقليدي: اقتصر دوره على الخدمات المصرفية الجارية (فتح الحسابات البنكية للمستفيدين والتحويلات المالية)، دون التدخل المباشر في تقييم المخاطر أو منح القروض المباشرة ضمن هذا البرنامج، نظراً لاعتماد البرنامج على آلية قرض الشرف بدون ضمانات.

11. تحليل النتائج والأثر الإجمالي

يقتضي التقييم الموضوعي لبرنامج "فرصة" الفصل التام بين النتائج الحسابية المصرّح بها رسمياً والمؤشرات الميدانية الواقعية لاستدامة المشاريع:

• التركيز الرسمي على المؤشرات الحسابية: ركز الخطاب المعتمد من قبل وزارة السياحة وإدارة (SMIT) على إبراز النجاح الإجرائي المتمثل في تقديم التمويل لـ 20,000 مستفيد خلال دورتي البرنامج (2022 و2023)، معتبرة صرف الاعتمادات مؤشراً كافياً لتحقيق أهداف البرنامج.

• الواقع الميداني وفجوة الاستدامة: كشفت المعطيات الميدانية وعمليات التوثيق التي باشرتها التنسيقية الوطنية عن حقيقة مغايرة تماماً؛ حيث يواجه ما يقارب 16,000 مشروع حالة التوقف التام أو التعثر الهيكلي الحاد، مما يعني أن نسبة العجز والاستثمارات المهددة بالضياع تجاوزت 80% من إجمالي المشاريع الممولة.

12. تشخيص أسباب تعثر وتوقف الـ 16 ألف مشروع

تضافرت مجموعة من العوامل التنظيمية والتعاقدية والمالية لتتسبب في توقف هذا العدد الهائل من المشاريع:

• نتائج الخرق التعاقدي للمواكبة: أدى التخلي عن تقديم المواكبة والتتبع الميداني لمدة سنتين (24 شهراً) من طرف الحاضنات إلى ترك حاملي المشاريع في مواجهة معزولة مع الإكراهات العملية في بداية انطلاق النشاط.

• عدم ملاءمة الغلاف المالي للاحتياجات التأسيسية: سقف القرض (100,000 درهم كحد أقصى) تبخر في التكاليف الأولى للتأسيس (الكراء، التجهيزات، التراخيص) في ظل معدلات التضخم وارتفاع الأسعار. وعجز رأس المال العامل (Fonds de roulement) عن تغطية الدورة الإنتاجية الأولى للمشروع.

• الالتزامات الضريبية والإدارية المبكرة: إلزام المستفيدين بالتأسيس القانوني (سجل تجاري، شركة، أو مقاول ذاتي) قبل تحقيق أي عائدات، مما تراكمت معه الواجبات الضريبية واشتراكات الضمان الاجتماعي (CNSS).

• دخول فترة السداد ومخاطر الملاحقة: انقضاء فترة التأجيل (24 شهراً) والمشروع متوقف في الأصل (ضمن الـ 16 ألف مشروع)، مما حول "قرض الشرف" إلى عبء ديون وملاحقات إدارية وقانونية تهدد المستقبل الاجتماعي للشباب المستفيدين.

13. مؤشرات الأداء الحقيقية

الواقع الميداني المرصود	المعلن رسمياً	المؤشر
20,000 مشروع استلمت التمويل	20,000 مشروع	المشاريع الممولة
زهاء 16,000 مشروع متوقف أو متعثر (80%)	غير معلن / هامشي	المشاريع المتوقفة والمتعثرة
لا يتجاوز 20% من إجمالي المشاريع	يفترض نجاح الكلية	معدل الاستدامة الفعلية
0 شهر (توقف كلي بعد صرف التمويل)	24 شهراً لكل مشروع	التتبع والمواكبة الميدانية
فقدان غالبية مناصب الشغل مع توقف الـ 16 ألف مشروع	آلاف مناصب الشغل النظرية	مؤشر خلق مناصب الشغل

14. التفاوتات الجهوية والمجالية

تشير المعطيات الميدانية إلى وجود تفاوتات ملحوظة بين الجهات والأقاليم في نسب التعثر والاستدامة، حيث تأثرت المناطق النائية والقروية بشكل أكبر بسبب ضعف البنية التحتية للدعم المقاولاتي ومحدودية الأسواق المحلية ، بالإضافة إلى صعوبات أكبر في الوصول إلى المواكبة بعد التمويل

لباب الرابع: المهمة الاستطلاعية البرلمانية

15. خلفية تشكيل المهمة والسياق الرقابي

تشكلت المهمة الاستطلاعية البرلمانية في سياق تصاعد شكايات المستفيدين وتقارير إعلامية حول تعثر المشاريع، بهدف الوقوف على حقيقة تنفيذ البرنامج ومآل الاعتمادات المالية المخصصة له، وممارسة الرقابة البرلمانية على أداء الحكومة والمؤسسات العمومية المعنية.

16. مسار العمل والزيارات الميدانية ومحدودية التمثيلية

أجرت المهمة زيارات ميدانية واستمعت إلى شهادات بعض المستفيدين ومسؤولي الحاضنات والمؤسسات المالية. غير أن محدودية التمثيلية الجغرافية والزمنية للزيارات، وصعوبة الوصول إلى عينة كافية من المشاريع المتعثرة، أثرت على شمولية التشخيص الميداني.

17. التصريحات والنقاش العمومي المواكب

واكب عمل المهمة نقاش عمومي واسع عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، مع تصريحات متباينة من الجهات الرسمية والتنسيقيات المدافعة عن المستفيدين، مما يعكس حساسية الملف وأهمية الشفافية في التواصل حول نتائج البرامج العمومية.

18. تحليل أسباب تأخر التقرير وآثاره المؤسساتية

تأخر إصدار التقرير النهائي للمهمة الاستطلاعية أثار تساؤلات حول فعالية الآليات الرقابية البرلمانية، وأثر سلباً على ثقة المستفيدين في قدرة المؤسسات على تصحيح الاختلالات في الوقت المناسب، كما ساهم في استمرار حالة الضبابية حول مآل المطالب الإصلاحية.

الباب الخامس: الإصلاح (الاستنتاجات، التوصيات، وخارطة الطريق)

19. الاستنتاجات الرئيسية

- وجود فجوة صارخة بين الأرقام الرسمية المعلنة (20,000 مشروع ممول) والأثر الميداني الفعلي (حوالي 80% تعثر).
- الخرق الصريح للالتزام التعاقدي المتعلق بالمواكبة والتتبع الميداني لمدة 24 شهراً من طرف حاضنات الأعمال.
- محدودية مبلغ التمويل أمام التكاليف التأسيسية الفعلية وارتفاع التضخم.
- التحمل المبكر للالتزامات الضريبية واشتراكات الضمان الاجتماعي قبل تحقيق أي عائدات.
- ضعف آليات الرقابة والمساءلة على تنفيذ بنود المواكبة البعدية.
- تحول قرض الشرف إلى عبء ديون يهدد الاستقرار الاجتماعي للمستفيدين بعد انتهاء فترة التأجيل.

20. التوصيات الإجرائية والهيكلية

أولاً: تدابير استعجالية (الإعفاء الحتمي وتصفية الآثار)

- **الإعفاء الشامل والمسح النهائي للديون :**الإسقاط الكامل لجميع القروض والالتزامات المالية المتراكمة على المشاريع المتوقفة والمتعثرة، وتفعيل صندوق ضمان المخاطر لتصفيتها نهائيا
- **الإعفاء الضريبي والاجتماعي المطلق** :التنازل الكلي عن المستحقات الضريبية واشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي (CNSS) العالقة في حق المشاريع المتضرر أصحابها.
- **إلغاء الملاحقات وتصفية السجلات :**الوقف الفوري لكافة الإجراءات القضائية، وشطب أسماء المتضررين من قوائم المنع البنكي لرفع الحظر المالي عنهم.
- **إحداث لجنة تسوية وطنية مختلطة :**تشكيل هيئة مشتركة تضم (الوزارات المعنية، البرلمان، وتنسيقيات المستفيدين) للبث المباشر في طلبات الإعفاء وإصدار شهادات إبراء الذمة للمتضررين.
- **تعويض المواكبة بدعم استدراكي :**تقديم آليات جبر للضرر وتسهيلات إدماج جديدة للمستفيدين الذين أُجهضت مشاريعهم بسبب غياب التأطير والمواكبة الميدانية الموعودة.

ثانياً: توصيات هيكلية (إصلاح المنظومة والحوكمة)

- **اشتراط المواكبة البعدية للصرف :**ربط الإفراج عن الدفعات المتبقية أو أي تمويل مستقبلي بالتحقق الفعلي والموثق من تنفيذ مرحلة التتبع والمواكبة البعدية.
- **ملاءمة التمويل مع الواقع الاقتصادي :**مراجعة واعتماد سقوف تمويل واقعية تتماشى مع التكاليف الفعلية للمشاريع وتنوع القطاعات الاستثمارية بدلاً من السقوف النمطية.
- **تفعيل الرقابة على حاضنات الأعمال :**إرساء آليات تدقيق ورقابة مستقلة ومحايدة على حاضنات الأعمال والمؤسسات المفوضة للتحقق من مدى التزامها بتقديم الدعم الجاد للمقاولين.
- **اعتماد مؤشرات الاستدامة والنجاعة :**إعادة صياغة معايير تقييم البرامج الحكومية بالتركيز على "مؤشرات استدامة المشاريع واستمراريتها" في السوق بدلاً من الاقتصار على "عدد المشاريع الممولة."

21. خارطة طريق للإصلاح (على 4 مراحل)

المرحلة الأولى — أولاً: من يتحمّل المسؤولية؟

تحمل الوزارة الوصية والمسؤولون عن تدبير برنامج «فرصة» — وعلى رأسهم الجهات التي أشرفت على التنفيذ والشركات والمؤسسات المفوضة — المسؤولية الكاملة عن الإخلال الصريح بالالتزام التعاقدي القاضي بتقديم مواكبة وتتبع ميداني لمدة أربع وعشرين (24) شهراً بعد صرف التمويل.

هذا الإخلال ليس تفصيلاً إدارياً ثانوياً، بل بنداً جوهرياً في دفتر التحملات وفي تصميم البرنامج نفسه. وقد تُرك حاملو المشاريع يواجهون السوق والضرائب والديون وحدهم، بعد أن وُعدوا بمواكبة ميدانية ممتدة. النتيجة المباشرة: توقف آلاف المشاريع وتحوّل قرض الشرف إلى عبء لا يُطاق.

المرحلة الثانية —ثانياً: واقع المشاريع

غالبية المشاريع المتعثرة قد انتهت فعلاً. لا مجال للحديث عن «إحياء» أو «إعادة تأهيل» أو «تسوية على مراحل» بالنسبةمشاريع توقفت منذ مدة، واستُنزف أصحابها مالياً ونفسياً، ودخلوا دائرة الملاحقات. المشروع الميت لا يُبعث بتجميد مؤقت أو مواكبة متأخرة.

المرحلة الثالثة ـــ ثالثاً: المطلب الوحيد

المطلب واضح ومحدود: الإعفاء.

- ✓ الإعفاء من سداد قروض الشرف بالنسبة للمشاريع المتوقفة التي لم تستفد من المواكبة الميدانية المتعاقد عليها
- ✓ الإعفاء من المستحقات الضريبية واشتراكات الضمان الاجتماعي المتراكمة على هذه المشاريع خلال فترة التعثر
- ✓ وقف الملاحقات الإدارية والقضائية المرتبطة بهذه الديون والمستحقات

لا نطلب تجميداً، ولا جدولة، ولا لجنة تسوية مطوّلة، ولا مواكبة تعويضية بعد فوات الأوان. نطلب إعفاءً ينهي الملف ويحفظ الحد الأدنى من كرامة من وُعدوا بالدعم ثم تُركوا وحدهم

المرحلة الرابعة ـــ رابعاً: رسالة إلى البرامج القادمة

نوجّه إلى الوزارة والمسؤولين عن أي برنامج عمومي مشابه أن يفكروا مليا قبل إطلاق التزامات لا يُنفذّ شقهّا الأساسي. المواكبة والتمويل والمنحة وعود مترابطة: إذا

لن يُقبل، ولن يمُرَّر تحت غطاء الأرقام الإدارية وعدد المشاريع «فرصة» سقطت المواكبة سقطت جدوى البرنامج وتحوّل التمويل إلى فخ ديون.
تكرار ما وقع في
المموِلة.

خلاصة

. المسؤولية على من أخلّ بالبند. المشاريع انتهت. المطلب: الإعفاء لا غير

الباب السادس : بعض التقارير

مواكبة المقاولات

استخراج مجمّع من التقرير السنوي 2025 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تجميع لكل المقاطع المتعلقة بمواكبة المقاولات (بمختلف أحجامها وأنواعها) الواردة في التقرير، مرتبة حسب المحاور، مع الإشارة إلى رقم الصفحة المرجعية في كل حالة.

❖ مواكبة المقاولات في إطار الأوراش الكبرى ومناخ الاستثمار

- مواكبة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة في جهود التأهيل وتعزيز قدراتها، حتى تستفيد بشكل كامل من الفرص التي تتيحها الأوراش الكبرى (مثل الاستعداد لكأس العالم 2030). (ص 40)
- من بين مداخل العمل المقترحة لإنجاح الأوراش الكبرى: مواكبة الاستثمار في البنيات التحتية باستثمار مستدام في الرأسمال البشري، لا سيما في التعليم والتكوين المهني ودعم المبادرة المقاولاتية. (ص 41)
- ضرورة ضمان ولوج القطاع الخاص إلى التمويل وتفادي أن يحدّ الاستثمار العمومي من فرص ولوج المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة إلى القروض البنكية. (ص 42)

❖ إصلاحات مناخ الأعمال ومواكبة إحداث المقاولات

تعميم المنصة الإلكترونية الخاصة بإحداث المقاولات ومواكبتها على مجموع جهات المملكة. (ص 48)
التوقيع بتاريخ 4 دجنبر 2025 على «الميثاق المتعلق بتمويل ومواكبة المقاولات الصغيرة جداً»، الذي يُرسي نظاماً موحداً لتنقيط هذه المقاولات ويعبئ آليات لإعادة التمويل بشروط تفضيلية. (ص 48)
سجلت سنة 2025 ارتفاعاً في عدد المقاولات المحدثة بنسبة 14.6%، لكن وتيرة حل المقاولات ظلت مرتفعة (11.596 حالة حل سنة 2024) ، مما يبرز أهمية تعزيز آليات المواكبة بعد إحداث المقاولات لدعم استدامتها وتطورها. (ص 49)
•استمرار إكراهات بنيوية تحد من تطور المقاولات الصغرى (آجال الأداء، الفساد، الولوج إلى العقار، العبء الضريبي، مساطر تسوية المنازعات، الولوج إلى الصفقات العمومية). (ص 49-50)

❖ مواكبة المقاولات عبر التكوين المستمر

يشكل التكوين المستمر في القطاع الخاص رافعة أساسية لمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، غير أن نظام عقود التكوين الخاصة يظل غير معبأ بالقدر الكافي رغم ارتفاع الميزانية المخصصة له. (ص 65) توصية المجلس بمراجعة آليات التكوين المستمر لتيسير الولوج إليها لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة. (ص 65-66)

❖ مواكبة المقاولات في مجال الإدماج الاقتصادي والتشغيل

رغم تراجع حالات إفلاس المقاولات بنسبة 3.3% سنة 2025، لا تزال المقاولات الصغيرة جداً تمثل 98.8% من مجموع حالات الإفلاس المسجلة (15.307 حالة). (ص 68-69)
أهمية تعزيز مواكبة هذه المقاولات من خلال تبسيط الإجراءات، وتيسير سبل الحصول على المعلومة، والدعم في مجال التدبير، واعتماد تحفيزات ملائمة، مع مراعاة إكراهات التمويل. (ص 69)

❖ الدراسة الذاتية: تحديات المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى

خصص المجلس دراسة كاملة لهذا الموضوع (بطلب من مجلس المستشارين)، صادقت عليها الجمعية العامة بتاريخ 30 يناير 2025.

أبرز التشخيص

- تمثل هذه الفئة أزيد من 98% من مجموع المقاولات المهيكلة، وتوفر 56% من مناصب الشغل المصرح بها في القطاع الخاص، لكن أثرها في خلق القيمة يظل محدوداً. (ص 150)
- إكراهات داخلية: ضعف الرأسمال البشري وقدرات التدبير، محدودية التوظيف الرقمي، ضعف التمويل، وتشتت آليات المواكبة والدعم غير المالي. (ص 150)
- إكراهات خارجية: محدودية الولوج إلى الأسواق (الصفقات العمومية، التصدير) ، المنافسة غير المشروعة من القطاع غير المنظم، تعقيد الإجراءات الإدارية والجبائية، آجال الأداء. (ص 150)

أبرز التوصيات

- تجميع مختلف آليات الدعم الموجهة للمقاولات الصغرى ضمن إطار معياري جامع، مع التعجيل بإصدار «قانون الأعمال الصغيرة « (Small Business Act). (ص 150)
- إسناد مهمة تتبع وتقييم السياسات الخاصة بهذه الفئة إلى هيئة وطنية مستقلة. (ص 150)
- تنزيل آليات الدعم على المستوى الترابي وفق خريطة وطنية للاحتياجات الجهوية. (ص 150)
- إدماج تنمية المهارات المقاولاتية والتدبيرية في المناهج الدراسية والتكوين المهني، مع فترات تكوين ميداني داخل المقاولة. (ص 150)
- تعزيز الولوج إلى التمويل حسب خصوصية كل فئة، والإسراع بتفعيل نظام الدعم الخاص المنصوص عليه في ميثاق الاستثمار. (ص 151)
- إرساء خطة وطنية متكاملة للمواكبة غير المالية، ترتكز على قانون الأعمال الصغيرة، وتقدم خدمات قريبة من المقاولين وشراكات مع فاعلين مؤهلين، بما في ذلك برامج «المقاولة الموسعة (scale-up)» وتطوير قدرات الموردين. (ص 151)
- دعم إدماج هذه المقاولات في سلاسل القيمة وتوسيع ولوجها إلى الأسواق، عبر التحالفات الاستراتيجية والتشبيك، وتخصيص حصص في الصفقات العمومية، وآليات المناولة المشتركة. (ص 151)
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال (مكافحة الفساد، التصدي للقطاع غير المنظم، تبسيط ورقمنة المساطر) وتقييم أثر الإصلاح الجبائي على هذه الفئة. (ص 151)

نتائج الاستشارة المواطنة (منصة «أشارك»)

- العوامل المحفزة لإنشاء هذه المقاولات ترتبط أساساً بالحاجة والاضطرار (الاستقلالية عن المشغل، مواجهة البطالة، التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية)، وليس بمنطق الابتكار. (ص 151)
- محدودية الاطلاع على برامج الدعم العمومي: 72% معرفة جزئية أو 20% معرفة منعدمة، مقابل 8% فقط معرفة تامة. (ص 151-152)
- أبرز العوائق أمام النمو حسب المشاركين: منافسة المقاولات الكبرى (31%)، نقص التكوين والمهارات (28.7%)، صعوبة الولوج إلى الأسواق (23.3%)، تعقيد الإجراءات الإدارية (22.2%)، نقص التمويل (22%)، ونقص الدعم والتوجيه الملائم (18.3%). (ص 152)

- ❖ **مواكبة المقاولات الصناعية في التحول البيئي آلية تعديل الكربون الأوروبية(CBAM)**

- كلفة تحديث أدوات الإنتاج لدمج حلول منخفضة الكربون مرتفعة بشكل خاص بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تعاني أيضاً نقصاً في الموارد البشرية المتخصصة في قياس الانبعاثات. (ص 153)
- توصية بإرساء آلية وطنية لمواكبة تنفيذ آلية تعديل الكربون على الحدود، تضم جميع المؤسسات المعنية. (ص 153)
- توصية بإحداث صندوق خاص لدعم ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، لا سيما المصدّرة منها إلى الاتحاد الأوروبي، للتخفيف من كلفة إنجاز حصيلة انبعاثاتها الكربونية. (ص 153)
- ❖ **مواكبة ريادة الأعمال لدى فئات خاصة**

- تسهيل ولوج المقاولين المهاجرين إلى آليات المواكبة والتمويل وإدماج أنشطتهم في القطاع المنظم، وتوطيد الشراكات بينهم وبين الغرف المهنية والجماعات الترابية. (ص 138)

.دعم احتضان المقاولات الناشئة المنبثقة عن مجال البحث العلمي، ومواكبة جهود حماية الملكية الفكرية، عبر بنيات جهوية لنقل التكنولوجيا (ص 168)

- لجوء العديد من الشباب إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية خاصة بكيفية اضطرارية، في ظل إكراهات مرتبطة بالتمويل والعقار ومواكبة الإجراءات الإدارية. (ص 177)

- ❖ مواكبة ريادة الأعمال لدى فئات خاصة

- تسهيل ولوج المقاولين المهاجرين إلى آليات المواكبة والتمويل وإدماج أنشطتهم في القطاع المنظم، وتوطيد الشراكات بينهم وبين الغرف المهنية والجماعات الترابية. (ص 138)

.دعم احتضان المقاولات الناشئة المنبثقة عن مجال البحث العلمي، ومواكبة جهود حماية الملكية الفكرية، عبر بنيات جهوية لنقل التكنولوجيا (ص 168)

- لجوء العديد من الشباب إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية خاصة بكيفية اضطرارية، في ظل إكراهات مرتبطة بالتمويل والعقار ومواكبة الإجراءات الإدارية. (ص 177)

ملاحظة منهجية

اقتصر هذا الاستخراج على المقاطع التي تتناول «المواكبة» في سياق مرتبط فعلياً بالمقاولات. استُبعدت العشرات من الإشارات الأخرى لكلمة «مواكبة» في التقرير (206 صفحات) لأنها تخص مجالات أخرى لا علاقة لها بالمقاولات (مواكبة كبار السن، مواكبة التلاميذ، المواكبة النفسية للشباب، مواكبة الهجرة، إلخ).

تحميل التقرير
الكامل

.

الملاحق

الملحق الأول: التسلسل الزمني للبرنامج ومسار الملف المطلبي (2022-2026)

(يُستكمل لاحقاً بالبيانات التفصيلية)

الملحق الثاني: الوثائق المرجعية والأطر التعاقدية

بيان

الملحق الثالث: البيانات والجداول الإحصائية التجميعية

(يُستكمل لاحقاً بالجداول الإحصائية)

الملحق الرابع: قائمة المراجع والمصادر

البلاغات والتقارير الرسمية:

- البلاغات الدورية الصادرة عن وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2022-2024).
- التقارير التركيبية المنشورة عبر المنصة الوطنية لبرنامج فرصة (Forsa.ma).
- التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات (الأبواب المتعلقة بتدبير برامج التشغيل ودعم المقاولات الصغرى).

المصادر البرلمانية والإعلامية:

- محاضر أسئلة النواب والفرق البرلمانية الموجهة للحكومة حول برنامج "فرصة" (مجلس النواب ومجلس المستشارين).
- التغطيات الصحفية والتحقيقات الاستقصائية الوطنية الصادرة حول تعثر المشاريع وشكايات المتضررين.

التوثيق الميداني للتنسيقية:

- التقرير الميداني الإحصائي الصادر عن التنسيقية الوطنية للدفاع عن مستفيدي برنامج "فرصة".

الملحق الأول: التسلسل الزمني للبرنامج ومسار الملف المطلبي (2022-2026)

- مارس 2022: الإعلان الرسمي عن إطلاق برنامج «فرصة» تحت إشراف وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتفويض التدبير للشركة المغربية للهندسة السياحية (SMIT).
- 2022: فتح باب الترشيح عبر المنصة الرقمية Forsa.ma — الدورة الأولى (استهداف 10,000 مشروع).
- 2022–2023: مراحل الانتقاء الجهوي، التكوين الرقمي، إعداد مخططات الأعمال، وصرف التمويلات للمستفيدين.
- 2023: إطلاق الدورة الثانية (استهداف 10,000 مشروع إضافي) — إجمالي مستهدف 20,000 مشروع.
- 2023–2024: انتهاء فترة التأجيل (24 شهراً) تدريجياً لعدد كبير من المستفيدين، وبدء مطالبات السداد.
- 2024: تصاعد شكايات المستفيدين حول غياب المواكبة الميدانية وتعثر المشاريع، وتأسيس التنسيقية الوطنية للدفاع عن متضرري برنامج «فرصة».
- 2024–2025: توجيه أسئلة برلمانية، تغطيات إعلامية، ومطالبات بتشكيل مهمة استطلاعية برلمانية.
- 2025–2026: استمرار الملف المطلبي، تأخر التقرير البرلماني، وإعداد هذا الكتاب الأبيض كتوثيق مستقل للواقع الميداني والتوصيات الإصلاحية.

الملحق الثاني: الوثائق المرجعية والأطر التعاقدية

الوثائق والإطارات التعاقدية الأساسية:

- دفتر التحملات (Cahier des charges) الخاص باختيار حاضنات الأعمال — يتضمن الالتزام الصريح بالمواكبة والتتبع الميداني لمدة 24 شهراً بعد التمويل.
- اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الشركة المغربية للهندسة السياحية (SMIT) وحاضنات الأعمال الجهوية.
- اتفاقيات التفويض مع مؤسسات وجمعيات القرض الأصغر (Microfinance) لتوقيع عقود التمويل وصرف قروض الشرف.
- عقود قرض الشرف الموقعة مع المستفيدين (سقف 100,000 درهم، فائدة 0%، سداد على 10 سنوات، تأجيل 24 شهراً).
- الوثائق التنظيمية للمنصة الرقمية Forsa.ma ومساطر الانتقاء الجهوي (اللجان الجهوية CRS).
- البلاغات الرسمية الصادرة عن الوزارة الوصية بشأن أهداف البرنامج وآلياته (2022–2024).

الملحق الثالث: البيانات والجداول الإحصائية التجميعية

أ. الأرقام الإجمالية للبرنامج:

- الغلاف المالي الإجمالي (دورتا 2022 و2023): حوالي 2.5 مليار درهم.
- الاعتماد السنوي لكل دورة: 1.25 مليار درهم.
- عدد المستفيدين المستهدفين / الممولين: 20,000 مشروع.
- تركيبة التمويل لكل مشروع: منحة 10,000 درهم + قرض شرف حتى 100,000 درهم (فائدة 0%).
- فترة التأجيل: 24 شهراً | فترة السداد القصوى: 10 سنوات.

ب. مؤشرات التعثر الميداني (حسب توثيق التنسيقية):

- المشاريع المتوقفة أو المتعثرة هيكلياً: زهاء 16,000 مشروع (نحو 80%).
- معدل الاستدامة الفعلية المقدر: لا يتجاوز حوالي 20%.
- المواكبة والتتبع الميداني الفعلي بعد الصرف: 0 شهر (توقف كلي في غالبية الحالات).
- أبرز أسباب التعثر: غياب المواكبة البعدية، محدودية رأس المال أمام التكاليف والتضخم، الالتزامات الضريبية واشتراكات CNSS المبكرة، ودخول فترة السداد والمشروع متوقف.

ج. ملاحظة منهجية:

- الأرقام الرسمية المعلنة تركز على عدد المشاريع التي استلمت التمويل. الأرقام الميدانية تستند إلى التوثيق الذي باشرته التنسيقية الوطنية وشكايات المستفيدين والمعطيات المتاحة حتى إعداد هذا التقرير (2026).

الملحق الرابع: قائمة المراجع والمصادر

البلاغات والتقارير الرسمية:

- البلاغات الدورية الصادرة عن وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2022-2024).
- التقارير التركيبية المنشورة عبر المنصة الوطنية لبرنامج فرصة (Forsa.ma).
- التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات (الأبواب المتعلقة بتدبير برامج التشغيل ودعم المقاولات الصغرى).

المصادر البرلمانية والإعلامية:

- محاضر أسئلة النواب والفرق البرلمانية الموجهة للحكومة حول برنامج «فرصة» (مجلس النواب ومجلس المستشارين).
- التغطيات الصحفية والتحقيقات الاستقصائية الوطنية الصادرة حول تعثر المشاريع وشكايات المتضررين.

التوثيق الميداني للتنسيقية:

- التقرير الميداني الإحصائي الصادر عن التنسيقية الوطنية للدفاع عن مستفيدي برنامج «فرصة».

الكتاب الأبيض

التنسيقية الوطنية للدفاع عن مستفيدي/متضرري برنامج "فرصة"

النسخة الأولى — 2026

المملكة المغربية

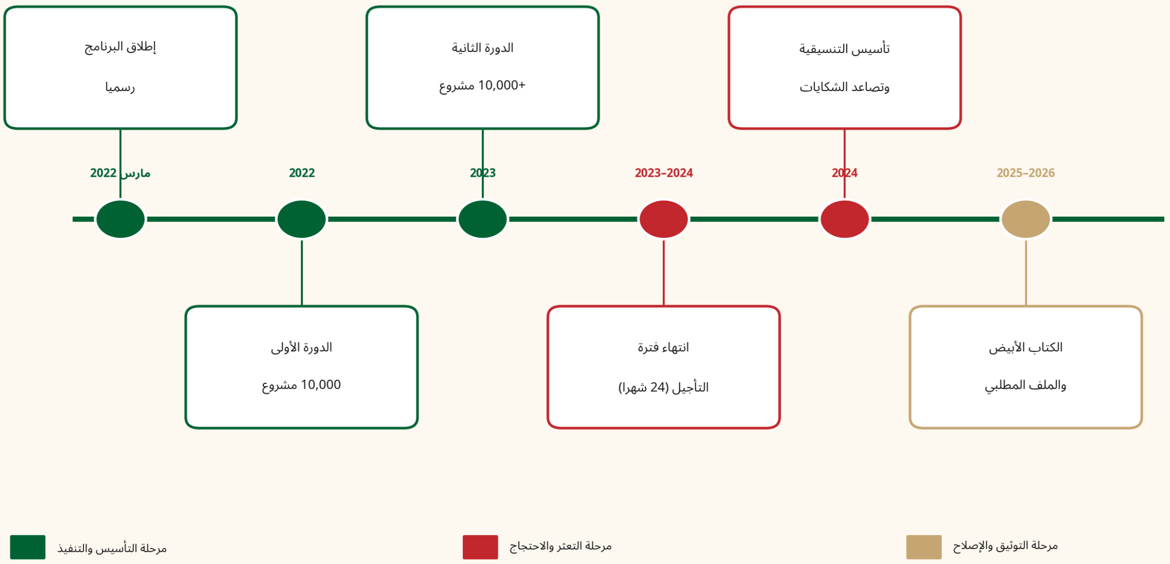
الكتاب الأبيض لبرنامج فرصة

بيانات توضيحية مرسومة — الملاحق

النسخة الأولى — 2026

1.التسلسل الزمني للبرنامج ومسار الملف المطلبي

الملحق الأول: التسلسل الزمني لبرنامج «فرصة» (2022–2026)



2.المقارنة بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني

الخطاب الرسمي

20,000

مشروع ممول

صرف الاعتمادات

تغطية 83 إقليما

منحة + قرض شرف 0%

مؤشر النجاح = عدد المستفيدين
الذين استلموا التمويل

الواقع الميداني (تقدير التنسيقية)

~16,000

مشروع متوقف / متعثر (~80%)

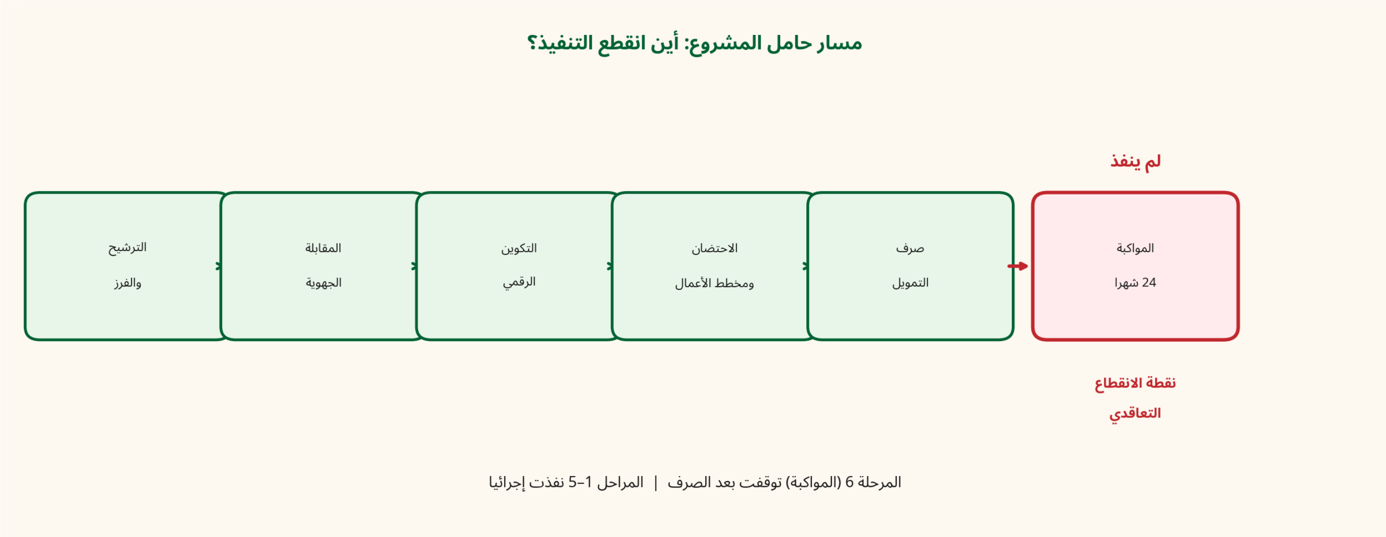
غياب المواكبة 24 شهرا

تمويل غير كاف + تضخم

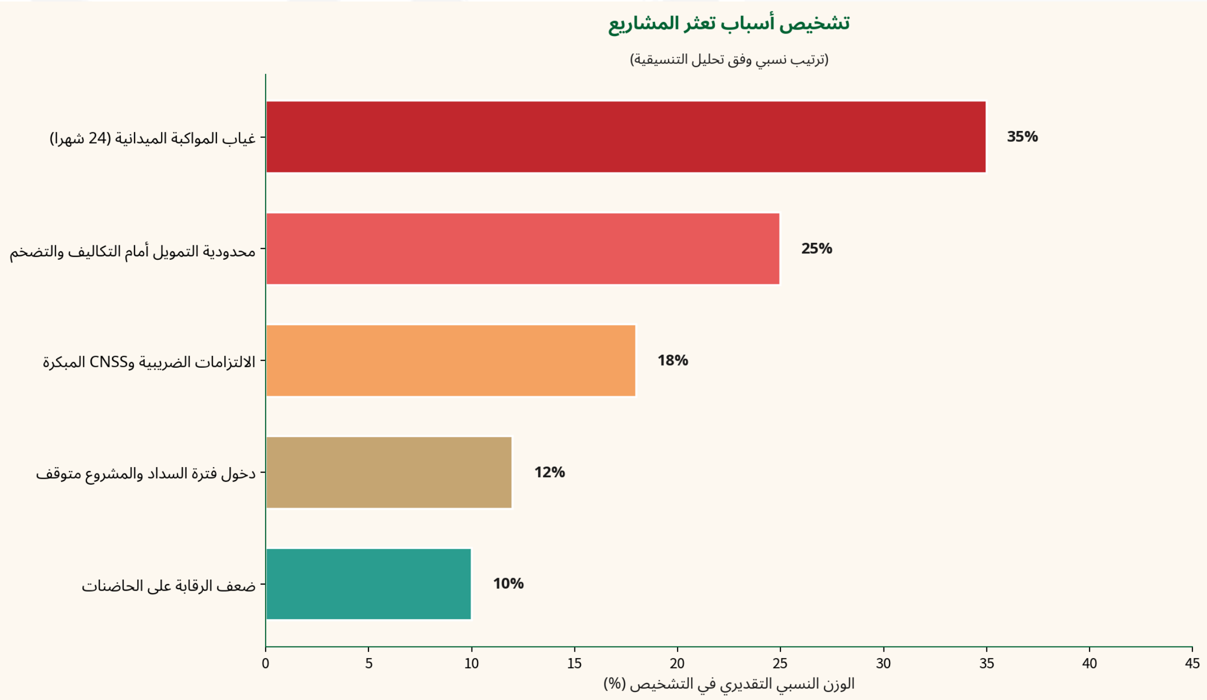
ضرائب وCNSS مبكرة

مؤشر الأثر = استدامة المشاريع
وقدرتها على الاستمرار

3.مسار حامل المشروع ونقطة الانقطاع التعاقدي



4.تشخيص أسباب تعثر المشاريع)ترتيب نسبي تقديري(



خاتمة

من أزمة البرامج إلى مسؤولية جبر الضرر

لم تكن الغاية من صفحات هذا الكتاب التوثيق المجرد لاختلالات أجهضت أحلام آلاف الشباب المقاولين، بل كانت محاولة رصينة لتفكيك أسباب الفشل وإعادة الاعتبار للمنطق الاقتصادي والإنساني السليم. لقد أثبتت المعطيات الميدانية والتحليلات الواردة في هذه الدراسة أن تعثر المشاريع لم يكن نتاج "تقصير إرادي" أو "سوء نية" من المستفيدين، بقدر ما كان نتيجة حتمية لاختلالات هيكلية في التصميم، وغياب المواكبة الميدانية الموعودة، والتقلبات الظرفية العنيفة التي شهدها السوق.

إن الاستمرار في معالجة هذه الأزمة بالمقاربات الزجرية التقليدية، أو الاقتصار على مجرد "تأجيل الديون" و"جدولة الالتزامات"، لا يمثل سوى تأجيلٍ للأزمة وتعميقٍ لآثارها الاجتماعية والاقتصادية. فالمرهن الحقيقي اليوم لا يتعلق فقط باستعادة مبالغ مالية ممولة، بل بحماية العنصر البشري وإعادة الثقة في المبادرة المقاولاتية لدى الشباب.

بناءً على ذلك، يخلص هذا الكتاب إلى أن الإعفاء الكامل والشامل، والتصفية النهائية لكافة الآثار المالية والقانونية والبنكية، ليس "امتيازًا" يُمنح، بل هو قرار استراتيجي وواجب أخلاقي ومؤسساتي يعكس حسن نية الدولة وتتحقق به العدالة الجبرية. إن شطب الديون العالقة، ورفع المنع البنكي، والتنازل عن المستحقات الضريبية والاجتماعية، يُعد المدخل الوحيد والضروري لتسوية الوضعية ورفع الحظر عن طاقات شبابية أُهدرت في الملاحقات والإحباط.

إن إغلاق هذا الملف بشكل نهائي عبر "تسوية تاريخية شاملة" هو خطوة شجاعة ستسمح بتحويل تجربة التعثر إلى درس مؤسساتي لبناء منظومة دعم مستقبلية أكثر نضجاً واستدامة، تقوم على تقاسم المخاطر والمرافقة الفعلية، وتجعل من "الإنسان المقاول" غاية الدعم ولا ضحيته.

ملاحظة :نسب أسباب التعثر ترتيب تشخيصي وفق تحليل التنسيقية وليست استطلاء اً إحصائيا

نهاية البيانات التوضيحية المرسومة

»التنسيقية الوطنية للدفاع عن مستفيدي/متضرري برنامج «فرصة